

"بنك القاهرة" و"صندوق سند" يعززان أواصر التعاون لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والقطاع الزراعي بمصر

قرضاً جديداً بقيمة 15 مليون دولار أمريكي لدعم تمويل القطاعات الإقتصادية الحيوية

القاهرة.. حصل بنك القاهرة على قرضاً جديداً بقيمة 15 مليون دولار أمريكي من صندوق سند يتم توجيهه لإقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمنتجين الزراعيين، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل متناهية الصغر في مصر، وتهدف تلك الشراكة الإستراتيجية إلى تعزيز قدرة البنك على الإستمرار فى تقديم السيولة اللازمة لرواد الأعمال والمزارعين للتغلب على التحديات الإقتصادية الراهنة والناجمة عن انتشار فيروس كورونا.

وباعتباره شريكاً لصندوق "سند" منذ عام 2017، أثبت البنك التزامه بدعم مهمة الصندوق في تعزيز النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل من خلال توجيه التمويل المخصص لأصحاب الأعمال في مصر.

من جانبه، قال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: "يسعى البنك بالتعاون مع صندوق سند أحد أهم شركائنا إلى مساعدة الشركات على مواجهة التحديات الراهنة من خلال توفير السيولة اللازمة للمزارعين والمؤسسات الزراعية الصغيرة، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، كما يستهدف التمويل الوصول لأصحاب الدخل المنخفض، والمقيمين بالقرى، والفئات الأكثر احتياجاً"

وتابع فايد أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمشروعات الزراعية والمنشآت صغيرة الحجم تعد من أهم الركائز الأساسية للإقتصاد القومي، مشيراً إلى أن البنك يولى إهتماماً بالغاً بقطاعات الأعمال والتي تنصدر أولويات أنشطة الإقراض، حيث يطرح البنك باقة متنوعة من منتجات التمويل التي تتناسب مع طبيعة كل قطاع، بما في ذلك الإقراض لأغراض رأس المال العامل خلال مراحل الإنتاج المتنوعة، والإنفاق الرأسمالي للتوسعات والتجديدات، وتمويل المشروعات الجديدة."

وأشارت دانيلا بيمان العضو المنتدب لمجلس إدارة صندوق سند أن بنك القاهرة يعد شريكاً إستراتيجياً لسند لما يقوم به من جهود لتعزيز الشمول المالي في مصر، ونحن سعداء بالتعاون مرة أخرى مع البنك لتعزيز قاعدة التمويل لرواد الأعمال المحليين والتي تعد ركيزة مهمة لتوفير الدخل وتحقيق الإستقرار للعمالة فى مجتمعاتهم ومساعدتهم على تخطي الآثار الإقتصادية لجائحة فيروس كورونا.

هذا ويعد بنك القاهرة من واحداً من أهم البنوك العاملة فى مجال الإقراض متناهي الصغر، إنطلاقاً من الريادة التي يتمتع بها البنك فى هذا المجال، حيث يمتلك البنك أكبر محفظة تمويل متناهي الصغر بين البنوك المصرية بحصة سوقية تقدر بنحو 25% بالقطاع المصرفي، كما نجح بنك القاهرة في ترسيخ ريادته فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التوسع والنمو الملحوظ، حيث تم تحقيق نسبة نمو بنسبة 220% بنهاية ديسمبر 2019 بالمقارنة بديسمبر 2018، وبلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة لعملاء تلك الشريحة مبلغ 9 مليار جنيه مصري خلال عام 2019، بمعدل نمو قاعدة العملاء بنحو 24%.

كما بلغ إجمالي محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتاهية الصغر نحو 15.8 مليار جنيه، ويعمل البنك على مساندة تلك المشروعات عبر توفير التمويل اللازم سواء كانت للأفراد أو للشركات لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستفادة المالية، مع الإستمرار فى تطوير خطط وإستراتيجيات العمل لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة.